مع "كتاب المحن"

لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي

المتوفى سنة ٣٣٣هـ

تحقيق الدكتور / يحيى وهيب الجبوري

بيروت: دار الغرب الإسلامي، طـ ٢ (١٩٨٨)

مراجعة: عبدالله يحيى السريحي

جامعة صنعاء – المكتبة

شهدت الفترة الزمنية التي عاش فيها أبو العرب التميمي (٢٥١ – ٣٣٣هـ) أهم المتغيرات الكبرى في تاريخنا السياسي والفكري والحضاري، وحفلت بالمتضادات أو المتناقضات الكبرى، ففي هذه المرحلة بلغت الثقافة والحضارة الإسلامية أوج ازدهارها ونضجها، فهي مرحلة التقدم العلمي. والنشاط والإبداع الفكري الواسع في مختلف العلوم والفنون (التفسير والحديث والتاريخ واللغة والأدب والطب والكيمياء والفلك... إلخ). وفيها بلغ التفاعل الواعي والمتميز مع الحضارات والثقافات الأخرى أقصاه، ولهذا فقد كان المستشرق آدم متز محقاً عندما أطلق على هذه الحقبة وصف " عصر النهضة في الإسلام"[1] وبجانب هذه الصورة الإيجابية المشرقة، نجد أن هذه المرحلة قد حملت في طياتها بذور انحطاطها وتدهورها، فقد بدأ الضعف والانحلال يسريان تدريجياً في جسم الخلافة الإسلامية (الدولة المركزية) منذ بداية العصر العباسي الثاني، الذي ضعفت فيه الخلافة، وضاعت بين المتغلبين عليها من قادة الترك

---

(١) وهذا هو العنوان الأصلي لكتابه القيم عن الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، الذي نقله إلى العربية المرحوم محمد عبدالهادي أبو ريدة بعنوان: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام.

والديلم، وأصبحت أحياناً ألعوبة بيد النساء والجواري في قصور الخلافة، وحتى انفراط عقدها وتمزق وحدتها بقيام الدويلات المستقلة، حيث تغلب الطامحون من الولاة أو الزعماء المحليين على مناطق نفوذهم واستقلوا بحكمها، فلم يبق في يد الخليفة- في بعض الأحيان - إلاّ بغداد وضواحيها. وفي كثير من الأحيان لم يكتف هؤلاء الطامحون بالسيطرة على ما تحت أيديهم فحسب، بل سعى معظمهم إلى بسط سيطرته ومد نفوذه على حساب غيره، فنشأ عن ذلك سلسلة من الحروب الطاحنة فيما بين هذه الدويلات، أدت إلى انتشار الفوضى والفتن، وغياب الأمن والاستقرار. ومن الناحية الاجتماعية، فقد ساد في المجتمع حالة من الرفاهية والترف الزائد عن الحد إلى جانب البؤس والفقر المدقع، إذ تركزت الثروات الضخمة في أيدي القلة (الخلفاء والأمراء وذوي المناصب ومن يلوذ بهم من الخاصة والمغامرين) وانتشر الفقر والفاقة في صفوف الشعب، وتفشت الأمراض والمجاعات والأوبئة الفتاكة.

ومن الناحية الفكرية، فقد كانت معظم هذه الدول المستقلة ذات طابع عقائدي ومذهبي، إذ كان لكل منها مذهبها الأصولي والفقهي الخاص بها والذي جعلته مسوغاً لدعوتها الانفصالية وخروجها على سلطة الخلافة وطاعتها، كما اتخذت منه أساساً ومرتكزاً لنظام حكمها ومسوغاً لشرعيته بعد انفصالها عن الدولة المركزية، ومن ثم فكما اعتمدت هذه الدويلات على القوة للاحتفاظ بالحكم واستخدام أساليب البطش والتنكيل بمعارضيها السياسيين فقد اعتمدت (أغلبها) على نشر مذهبها في المناطق التي تحت سيطرتها وفرضه بالقوة وقمع كافة الآراء والأفكار المخالفة لذلك المذهب.

وفي كتاب "المحن" إشارات كثيرة إلى هذا الجانب، فمن ذلك على سبيل المثال: ما ذكره المؤلف (ص٢٨٠-٢٨١) عن تعذيب الفاطميين وقتلهم لمؤذن مسجد ابن عياش بالقيروان، في السنة التي استولوا فيها على القيروان سنة ٢٩٦هـ، لأنه لم يؤذن بـ "حي على خير العمل" فقد ضُرب هذا المؤذن بالسياط وسُلّ (قطع) لسانه، وعُلّق بين عينيه، وطيف به على حمار، ثم قُتل وصُلب.

وقد كان لتدخل السلطة في هذا الجانب أفدح النتائج وأوخم العواقب، إذ أدى إلى استفحال التعصب الفكري والمذهبي واستحكام العداوة بين أتباع المذاهب، كما أسفر عن شيوع ظاهرة الاستبداد بالرأي وفرض الرأي والمذهب الواحد واستبعاد ما عداه، وما ترتب عليه - لاحقاً - من إغلاق باب الاجتهاد، الذي أدى إلى غياب الأصالة، وتراجع الابتكار والتجديد الفكري والحضاري تدريجياً وحل محلهما التقليد والمحاكاة واجترار الماضي، فأصيب الفكر والعقل الإسلامي من جراء ذلك بالشلل والجمود والعجز عن التجديد والإضافة.

وقد انعكست ملامح هذا العصر بشقيه الإيجابي والسلبي، على حياة أبي العرب التميمي وفكره، وعلى موضوع كتابه "المحن" أيضاً، فمن الناحية الإيجابية: كان أبو العرب التميمي واحداً من أبرز علماء عصره الذين أسهموا في رفد الفكر الإسلامي بالعديد من المؤلفات والكتب القيمة (ذكر المحقق أن له أربعة عشر كتاباً في الفقه والحديث والسير والتراجم)[1]. ومن الناحية السلبية، فقد كان أبو العرب ممن امتد إليهم جور السلطة واستبدادها، فتعرض للحبس والتخويف، سواء في عهد دولة بني الأغلب، أو الدولة الفاطمية التي قضت على دولة بني الأغلب في تونس سنة ٢٩٦هـ.

ولهذا فقد حاول أبو العرب من خلال كتابه هذا (كتاب المحن) "أن يتلمس العزاء والأسوة له ولأبناء عصره المقهورين بأن يلتفت إلى التراث فيلتمس العزاء بما أصاب أصحاب رسول الله (ص) والتابعين وخيار المسلمين وأشراف الناس من أذى وما نزل بهم من بلاء" (ص١٠ المقدمة) ليقوى العزائم ويثبت الإيمان في النفوس، لكي لا تقع فريسة لعوامل اليأس والإحباط.

تطرق كتاب أبي العلاء في مجمله إلى الموضوعات الآتية:

١- بعد أن افتتح المؤلف كتابه بمجموعة من الأحاديث النبوية عن الابتلاء، ذكر بالتفصيل مقتل الخلفاء الراشدين الثلاثة (عمر،

---

(١) انظر: كتاب المحن ص ٢٩ - ٣٠ (المقدمة).

وعثمان، وعلي) وتلاه ذكر قتل عمار بن ياسر وطلحة والزبير.

٢- الإشارة إلى قتلى الجمل وصفين، ومن قتل على يد الخوارج، وذكر قتل الحسين بن علي ومن قتل بالحرّة، وذكر قتل عبدالله بن الزبير ومن قتل في حروبه.

٣- ذكر من قتله الحجّاج من العلماء ممن خرج مع ابن الأشعث ومن قُتل يوم الجماجم من أهل العلم.

٤- ذكر من تعرض من الصحابة والتابعين وأهل العلم للامتحان بالترويع أو الضرب أو الحبس والنفي.... إلخ... بمن في ذلك من تعرض للامتحان في محنة خلق القرآن.

٥- ذكر من تعرض للامتحان من معاصري المؤلف على يد الأغالبة وخاصة في عهد إبراهيم من الأغلب (ت ٢٨٩هـ) أو على يد الدولة الفاطمية.

وإذا كانت تلك النهضة العلمية والفكرية والحضارية التي عرفها العالم الإسلامي في القرنين الثالث والرابع الهجريين كما يراها كثير من الباحثين المعاصرين، إنما هي ثمرة للانفتاح الفكري والحضاري الذي شهده عصر الرشيد والمأمون، واهتمامهما الواسع بالعلم والعلماء، فإنه يمكن لنا القول - كذلك - إن التخلف والجمود الذي ألمّ بالمسلمين عقب هذه المرحلة إنما ترجع جذوره الأولى إلى الجور والاستبداد الذي أعقب تحول الخلافة الراشدة ذات الطابع الشوري، إلى ملك وراثي استبدادي. وكتاب أبي العرب التميمي هذا يلقي الضوء على مظاهر هذا التحول وما رافقه من الظلم والطغيان... إذ إن الهدف الرئيسي لدى معظم أولئك (الخلفاء والملوك) من سعيهم للوصول إلى السلطة، وهو الوصول إلى السلطة بحد ذاتها. بغرض الاستئثار بها، والاستمتاع بما تضفيه على صاحبها من المجد والجاه والثروة... إلخ، وليس بعدّها أو بحسبانها (أي السلطة) كما كانت في عهد الراشدين - وكما أراد لها الإسلام أن تكون وسيلة وأداة لخدمة الأمة وتطبيق مقاصد الإسلام وقيمه ومثله العليا على أرض الواقع وتوفير المناخ الملائم لتحقيق تلك الأهداف والمقاصد في حياة الفرد والمجتمع على

السواء. ولهذا فقد استهان هؤلاء (الخلفاء والملوك) في سعيهم الدؤوب للوصول إلى السلطة والاستئثار بها، بكل القيم والمثل العليا في المجتمع، واستحلوا من أجلها الدماء والأعراض والحريات التي جاء الإسلام ليصونها ويعلي من شأنها.

وإذا كان هدف المؤلف من تأليف كتابه - كما سبقت الإشارة - هو تلمس العزاء والأسوة لأولئك المضطهدين في عصره، إلاّ أن المتأمل للكتاب يستطيع بسهولة إدراك الأهداف الأخرى التي يتوخاها من وراء هذا الكتاب، والتي لم يصرح بها - أو بتعبير أدق - لم يجرؤ على الإفصاح عنها أو التصريح بها، والمتمثلة في التحريض على الثورة، ومقاومة الجور والدعوة إلى التغيير[1]، ويدل على ذلك طريقة ترتيب موضوعات كتابه واختيار شخصياته ومروياته ومن ذلك:

١- تركيزه على عصر الخلفاء الراشدين وإبرازه النموذج الأمثل للحكم وللتغيير الذي يتوخاه ويدعو إليه، ومن هذا العصر - أي عصر الراشدين - يبتدئ المؤلف بذكر أحداث كتابه وشخصياته، فقد خصص الجزء الأول منه لذكرى استشهاد الخلفاء الراشدين الثلاثة (عمر وعثمان وعلي) والذين جسدوا بسلوكهم مثل الإسلام وقيمه الرفيعة... واستشهدوا في سبيلها، كما كانوا شديدي الحرص على الالتزام والتمسك بمقاصد الإسلام في الحكم والسلطة من تحري الحق والعدل منذ وصولهم إلى الحكم وحتى آخر لحظة في حياتهم، ولم يغفلوا عنها وهم في أحرج المواقف وأصعبها في حياتهم وهي ساعات الاحتضار ومواجهة الموت. أما لو كان هدف المؤلف إقناع الناس بالتذرع بالصبر على البلاء والمحن، والخلود إلى السكينة وعدم مقاومة السلطة الظالمة أو الخروج عليها، كما هو الشأن في مؤلفات معاصريه من أهل السنة (المشارقة)، لكان له

---

(١) يبدو من خلال ذكر المؤلف لبعض الحوادث التي حصلت في نهاية القرن الثالث الهجري، ان المؤلف قد قام بتأليف هذا الكتاب في السنوات الأولى من القرن الرابع الهجري، وبعد سقوط القيروان في يد الفاطميين بعدة سنوات، أي أن المؤلف قد أعد كتابه وهو في خضم التحضير للثورة على الفاطميين التي افتى المؤلف بجوازها واشترك فيها بنفسه (راجع مقدمة المحقق ص ٢٨).

في حياة الرسول (ص) والرعيل الأول من المسلمين الذين ضربوا المثل الأعلى في التضحية والصبر على المكاره واحتمال الأذى، ما يغنيه ولابتدأ بها دون سواها.

٢- إن معظم الأشخاص الذين تطرق المؤلف إلى ذكر محنهم كانوا في طليعة العلماء (الأشراف) - بحسب تعبير الدكتور يحيى الجبوري في المقدمة (ص١٠) - والذين تمسكوا بمبادئهم وقيم دينهم فلم يتزلفوا للسلطة أو يسيروا في ركابها ولم يسكنوا أو يتستروا على مفاسدها وجورها، بل تصدوا لجور السلطة وطغيانها، وقاوموها بكل الوسائل، إما بالسيف (كشهداء الحرة وثورة الحسين بن علي وحفيده زيد بن علي، واشتراك العلماء والقراء في ثورة ابن الأشعث) وإما بالموقف الشجاع وكلمة الحق (كحالة معظم العلماء الذين ذكر المؤلف محنهم) معرضين أنفسهم لبطش السلطة وجبروتها، وصبروا احتساباً لله، على كل ما نالهم من الأذى بسبب مواقفهم الجريئة.

****

حقق كتاب "المحن" وأخرجه في حلة قشيبة الأستاذ الدكتور يحيى وهيب الجبوري، والمحقق الفاضل ممن خدم العربية والتراث العربي، ولذلك فإنه لا يعتبر دخيلاً على هذا التراث، بل هو ممن خاص غماره وتعمق فيه، فأنجز أعمالاً عدة في جمع الأدب القديم وتحقيقه، فكان له من ذلك صنعته لكثير من دواوين الشعراء الذين لم تكن لهم دواوين، وأريد بذلك، أنه لم يكن لهم دواوين قام بصنعتها المتقدمون كابن الأعرابي والأصمعي وغيرهما، كما اهتم كذلك بدراسة الأدب الجاهلي والإسلامي فكان له من ذلك غير عمل [1]. ونظراً لجد الدكتور يحيى وبعد همته فقد أفاد من سنة التفرغ العلمي التي تعطيها الجامعة لأساتذتها، والتي قضاها في إنجلترا، كما لم يفد منها أحد ممن عرفناه من الأساتذة، فكان له من ذلك ما أعانه على إصلاح معرفته بالإنجليزية. وأثناء إقامته هناك، عثر على مجلد فريد من كتاب "منتهى الطلب" الذي عرفنا عنه

(١) انظر قائمة بأعمال المحقق في نهاية كتاب "المحن" ص ٥٦٣ - ٥٦٤.

كثيراً. لقد أفاد كثيراً من هذا المجلد، فنشر الكثير مما ورد فيه، وجلّه شعراء مجهولون، جاهليون وإسلاميون، وقد اجتمع هو والدكتور حاتم الضامن على نشر ما انفرد به هذا السفر النفيس، كما عثر مصادفة أثناء هذه المدة على كتاب "المحن" لأبي العرب التميمي، وعمل على تحقيقه ونشره، فصدرت طبعته الأولى عن دار الغرب الإسلامي ببيروت عام (١٩٨٣)[١] وصدرت الطبعة الثانية - وهي التي نراجعها - عام (١٩٨٨) عن دار النشر نفسها. وقد تيسر لي الاطلاع على الطبعة الأولى للكتاب، بعد صدوره بعدة سنوات - بحكم بعدنا في اليمن عن مراكز النشر في العالم العربي - في أواخر عام (١٩٨٨م)، واستمتعت بموضوع الكتاب وبالجهد الذي بذله المحقق لإخراج هذا الكتاب في حلّته القشيبة، ولفت نظري - كذلك - في هذه الطبعة عدم انسجام مادة الكتاب وتماسكها، بسبب اختلال ترتيب أوراق مخطوطة الكتاب، وأيضاً كثرة التصحيف والأخطاء المطبعية، فقمت بتدوين بعض الملاحظات، مع ما استطعت الاهتداء إليه، من تصحيح قسم من التحريفات والأخطاء المطبعية، وعزمت على نشرها، رغبة مني في تنبيه المحقق الفاضل، ولفت نظره إليها ليستدركها في الطبعة الثانية للكتاب، لعلمي بأن قيمة الكتاب وأهميته العلمية ستعجّل بنفاد تلك الطبعة في أقرب وقت، ولكني ترددت في نشرها خوفاً من أن تكون الطبعة الثانية قد صدرت (وهذا ما حدث بالفعل) ثم عدلت عن الفكرة نهائياً عندما وجدت أن الدكتور رضوان السيد، قد راجع الكتاب مراجعة وافية في العدد الرابع من مجلد "الاجتهاد" صيف عام ١٩٨٩م (ص٢٣٩-٢٤٤)[٢] ونبّه إلى قسم من تلك الأخطاء التي كنت أريد التنبيه عليها.

---

(١) وصدرت نشرة أخرى لهذا الكتاب في العام التالي لصدور الطبعة الأولى لنشرة الدكتور الجبوري، أي عام (١٩٨٤م)، تحقيق ودراسة عمر سليمان العقيلي عن دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض.

(٢) وقبل ذلك (عام ١٩٨٦م) كان الدكتور سامي الصقار قد تناول بالمراجعة والنقد كتاب "المحن" طبعة الدكتور العقيلي، وطبعه الدكتور يحيى الأولى ونشر بمجلة كلية الآداب (جامعة الملك سعود بالرياض) المجلد الثالث عشر العدد الأول (١٩٨٦) ص ص ٣٣٥ - ٣٩٣، ولكني لم أطلع عليه.

وقد سررت كثيراً عند اطلاعي على الطبعة الثانية للكتاب وعلى ما جـــاء في مقدمة المحقق لهذه الطبعة (ص٥) من أنه قد أدرك تلك الهفوات في الطبعـــة السابقة، وعمل على تلافيها، وبالفعل فقد قام المحقق بتصحيح قسم منها، ولكـــن قسماً كبيراً منها بقي كما هو (سنشير إلى ذلك بعد قليل).

ولعل مرد هذا القصور اليسير في عمل الدكتور يحيى الجبوري، في هـــذا الكتاب يعود لسببين:

الأول: ذكرنا فيما سبق أن المحقق على صلة حميمة بـــالتراث العربـــي، ولكن صلته بهذا التراث كما يبدو، وبحكم تخصصه، قد انصبت على الأدب أكثر من غيره وله عذره في ذلك، إذ إن مقتضيات عصرنا الحاضر - الذي تعـــددت فيه مصادر الثقافة وزادت شعب العلم واشتبكت فروعها - جعلت المعرفة الوافية تتطلب التخصص الدقيق في أحد هذه الفروع، ولا أريد بهذا القول أن أنفي هـــذا عن الأقدمين، فقد عرف الأقدمون مثل هذا التخصص، وانصرفوا إليـــه، فكـــان منهم لغويون ونحاة وقراء ومحدثون وأصحاب أدب وأخبار،... وكان فيهم مـــن انصرف إلى شيء من فروع علم التأريخ، ومن هذا، العلـــم بـــ "الرجـــال" و "الطبقات"... غير أن هذا المنحى من الاختصاص لدى المتقدمين لم يمنـــع مـــن ظهور جمهرة من المؤلفين كتبوا وصنفوا في علوم شتى ومعارف جمّة، ولعـــل بين هؤلاء من كان مجلياً في كثير من هذه الأشتات المختلفة. وإذا كان علينا أن نفهم الاختصاص على نحو جديد، فهذا يعني أن علينا أن ننصرف إلـــى العمـــل الذي نحسنه، ولنا فيه ما نقوله، وأننا مزودون بمعارف تعيننا على الوفـــاء بـــه ليكون عطاؤنا فيه سخياً. وكتاب "المحن" على غرار الكتب التاريخيـــة والأدبيـــة القديمة يعتمد على أسلوب الرواية، وهذا الأسلوب يتطلب من المحقق أن يكـــون عارفاً بالأسانيد، وما ينتظمها من الرجال، فإن لم يكن شيء من هذا فقد يعـــتري العمـــل الكثير من التصحيف والتحريف، فيصبح "عمرو" عمر، و"جارية" حارثة، و"سمرة" حمزة... إلخ، وهذا ما دفع بـــالأقدمين إلـــى العنايـــة بـــ "المشـــتبه". و"المؤتلف والمختلف".. وأصحاب العلم بالرجال والطبقات يدركون أفانين هـــذا العلم ومشكلاته.

والسبب الثاني: الاستعجال وعدم التأني في إخراج هذا الكتاب ونشره[1]. إذ إن عملاً كبيراً كهذا تكثر فيه الأحداث والأسانيد والروايات يتطلب من المحقق التذرع بالصبر وعدم الاستعجال، والرجوع إلى المصادر القديمة (السابقة لعصر المؤلف، أو المعاصرة له) التي نقل عنها المؤلف، أو حتى المصادر اللاحقة التي نقلت عنه، وتصبح هذه المهمة ضرورية أو واجبة، لضبط النص والتأكد من صحته، إذا كانت النسخة "المخطوطة" التي اعتمدها المحقق في إخراج الكتاب، وحيدة أو كانت ناقصة أو رديئة النسخ، كما هو الحال في المخطوطة الأصلية لهذا الكتاب، أما إذا مال المحقق إلى الاستعجال فقد تزل به قدمه ويخرج عمله ناقصاً أو مشوهاً. ولهذا فلو أن الدكتور يحيى قد تأنى قليلاً في إخراج الكتاب واستعان بالمصادر التاريخية وبكتب الحديث والرجال والطبقات، لأمكن له التثبت من الأسانيد والروايات ومن ثم الاهتداء إلى تصحيح الأخطاء والتصحيفات التي خلفها الناسخ، واستكمال السقط في تلك المرويات والأخبار. فلو فعل المحقق الفاضل هذا لجاء كتابه أكثر إشراقاً مما هو عليه الآن في هذه الحلة القشيبة.

****

ننتقل بعد هذا لعرض بعض ملاحظاتنا على هذا السفر الجليل، ويمكن تركيزها في نقطتين: الأولى، حول منهج المحقق في تراجم الأعلام الواردة بالكتاب، والثانية، عن التصحيف والتحريف والأخطاء المطبعية.

ففيما يتعلق بمنهج المحقق في التراجم:

ذكرنا فيما سبق أن مادة الكتاب وموضوعه هو ذكر من تعرض من علماء الأمة وأشرافها لأي نوع من أنواع التعذيب والأذى سواء بالقتل أو الضرب أو الحبس والنفي... وأن المؤلف يورد أخباره ومعلوماته معتمداً على أسلوب الرواية الموثقة بالأسانيد، أي أن الكتاب يضم بين دفتيه طائفة كبيرة من الأعلام،

---

(١) أقول: جعلت الاستعجال سبباً لبعض القصور في عمل المحقق في هذا الكتاب، لأن المحقق الفاضل لايجهل مطلقاً قواعد أو مناهج التحقيق، فقد صدر له عام (١٩٩٣) عن دار الغرب الإسلامي ببيروت، كتاب عن: "منهج البحث وتحقيق النصوص".

سواء أكانوا رواة أم ممتحنين، ويبدو أن كثرتهم قد تسببت في إرباك المحقق فلم يتّبع حيال هذه الجمهرة من الأعلام منهجاً واضحاً في التعريف بهم من عدمه، وكنت أود أن يقتصر المحقق في تراجمه على المجهولين من ذوي "المحن" الذين جاء ذكر محنهم في الكتاب وبخاصة من لم يتطرق المؤلف إلى ذكر سببها، ويضمن المحقق في التعريف بهم سبب تلك المحن لتتم الفائدة، وأن يصنع مع "الرواة" صنيع الأستاذ محمود محمد شاكر في "تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله (ص) من الأخبار" الذي ألفه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ووصل إلينا من هذا الكتاب:

أ- مسند عمر بن الخطّاب: في ثلاثة أجزاء
ب- مسند علي بن أبي طالب: في جزء واحد
جـ - مسند عبدالله بن عباس: في جزأين.

وجميعها تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر، فلو صنع الدكتور يحيى صنيع الشيخ الجليل لكان قد أصاب وأحسن، فالشيخ محمود شاكر وجد أن الأمر في تحقيق كتاب تكثر أسانيده يتجاوز التراجم التي قد يتعذر الحصول في قسم منها على فوائد على وجه واف من الاستيفاء، فاقتصر عمله على شيء مفيد غاية الإفادة هو صنيع فهرس لرجال الأسانيد مقسماً إلى طبقات ست بحسب المنهج التأريخي، غير أنك تجد في حواشيه فوائد سنية لا تخلو من تراجم كان لابد من إثباتها.

أو أن يصنع صنيع المستشرقين في اقتصارهم على ضبط الأعلام وإبعادها عن الخطأ والتصحيف، ولم يكلفوا أنفسهم عناء الترجمة للأعلام ولا سيما الذين يتردد ذكرهم في الأسانيد. أقول ذلك لأنه بالرغم من إعلان المحقق (في المقدمة) عن الخطة التي سيتبعها في التراجم للأعلام[1] إلاّ أن الارتجال وعدم وضوح المنهج هي السمة الرئيسية السائدة في الكتاب، فقد يترجم علماً ويترك

---

(١) قال المحقق في مقدمة الكتاب (ص ص ٣٦ - ٣٧): وترجمت للأعلام الذين رأيت في الترجمة لهم ضرورة أو ايضاحاً لفهم الرواية، أو أن في الاسم إشكالاً في القراءة أو أن يلتبس بغيره من الأسماء... أو أن يكون المترجم مجهولاً وفي ذكره فائدة أو أن الترجمة ذاتها تفسر الغموض أو اللّبس الذي في الرواية...".

جمهرة أخرى في الصفحة نفسها، وربما كان المترجم له معروفاً... إلخ. ويمكن لنا – قبل تقديم ملاحظاتنا – أن ننقل هنا نص إسناد أول رواية افتتح بها المؤلف كتابه، لنرى كيف تعامل المحقق مع الأعلام في سلسلة هذا الإسناد: "حدثني أبو جعفر تميم بن محمد.... أحمد القروي، قال: حدثني – رحمه الله – محمد بن أحمد بن تميم التميمي، قال: حدثنا أحمد بن متعب، قال: حدثنا أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي، قال: حدثنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان عن عاصم عن مصعب بن سعد، عن سعيد، قال: سئل النبي (ص) أي الناس أشد بلاء، قال: الأنبياء ثم الأمثل...." (ص ٥٧).

أقول: من بين هؤلاء الأعلام ترجم المحقق للفضل بن دكين، ويبدو أن ذلك بسبب التصحيف في أصل المخطوط في اسم "دكين" ولا أدري هل قصد بهذه الترجمة "الفضل" أم "دكين" لأن صياغة الهامش توحي بأن المترجم له هو دكين بينما هي ترجمة الفضل (لفظ الهامش: في الأصل عكين وصححه في الهامش، ودكين، هو عمرو بن حماد التميمي من أهل الكوفة محدث حافظ...) وفي هذا الإسناد "سفيان" وكان الواجب أن يعين "سفيان" هذا أهو سفيان الثوري مثلاً أو أنه "سفيان" آخر[1]، وترك التعريف بـ "عاصم" ولكنه حين وجد في الصفحة التي تليها (أي صفحة ٥٨) عاصم بن أبي النجود ترجم له، وكأن "عاصماً" الذي ورد في (ص ٥٧) غير متبوع بكنية أبيه هو علم آخر وكان يتوجب أن يعرف بـ "عاصم" في (ص ٥٧). وأهمل المحقق التعريف بـ "مصعب بن سعد" وبقية الرواة وكأنهم أشهر من الصحابي المعروف "أنس بن مالك" الذي عرف به في الصفحة التي تليها (ص ٥٨) ولم يسأل المحقق نفسه عن من يكون (سعيد) الذي يروي عنه "مصعب". ولو نظر في الصفحة التي تليها (ص ٥٨) لوجد أن مصعب بن سعد (بن أبي وقاص) يروي عن أبيه، عن النبي (ص) أي أن "سعيداً" هذا هو "سعد بن أبي وقاص" وليس "سعيداً".

– ذكر المحقق في المقدمة اقتصاره في التراجم على المجهولين وأكد في

---

(١) ولهذا لم يدرج المحقق اسم "سفيان" الذي ورد في صفحتي ٥٧، ٥٨ غير متبوع بلقبه في فهرس الأعلام.

الهامش رقم (٥) ص ٨٩، عندما ورد ذكر عبدالله بن الزبير أنه "لا يترجم للأعلام المشهورين"، إلاّ أنه ترجم مع ذلك للكثير من الأعلام المشهورين، فمن المشاهير الذين ترجم لهم المحقق: أئمة المذاهب الأربعة، فقد ترجم للإمام مالك بن أنس مرتين (٨٧،٣١٩) وترجم للشافعي (ص ٤٣٠) ولأحمد بن حنبل (ص ٤٣٥) ولأبي حنيفة (ص ٢٦٠ - ٢٦١).

- وبينما أغفل المحقق التعريف بعشرات الأعلام الذين ذكر المؤلف محنتهم وهم في حكم المجهولين ويحتاجون إلى التعريف بهم، نجده يغدق على قسم من الأعلام - وبعضهم من المشهورين - بالترجمة أكثر من مرة، فمن ذلك:

ترجم لـ "أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع" أربع مرات (ص ١٠٦، ١٣٤، ٢٩٦، ٤٤٨)، وترجم للبعض ثلاث مرات مثل: عمير بن ضابي البرجمي (ص ٩٣، ٢٥٥، ٢٧٠)، وسعيد بن العاص (ص ٨٩، ٢٣٤، ٣٧٢). وهناك مجموعة كبيرة من الأعلام ترجم لهم مرتين، نذكر منهم:

عبدالله بن علي بن عبدالله بن العباس (ص ٢٣٤، ٢٧٢) وأبو مسهر الدمشقي (ص ٢٧٢، ٤٤٦)، وأبو البختري، سعيد بن فيروز الطائي (ص ٢٠٣، ٢٧٤) ومحمد بن علي بن أبي طالب (ابن الحنفية) (ص ١٩٥،٣٣٥)، وسعيد بن جبير (ص ٥٩، ٢٠٤)، والأحنف بن قيس (ص ١٠٣، ٣٤٩)، وخالد بن عبدالله القسري (ص ٢٢٦، ٣٤٣)، وأنس بن مالك (٥٨، ٢٦٩) وعمير بن هاني العنسي (ص ١٥٨، ٢٣١)، وعطاء بن أبي رباح (ص ٣٣٠، ٤٤٣)، ويحيى بن عمر الوشقي (ص ٣٣١، ٣٨٧)، ومحمد بن عبد الرحمن.. بن أبي ذئب (ص ٣٧٢، ٣٩٦)، وإبراهيم بن يزيد النخعي (ص ٣٩٣، ٣٩٩)، وسحنون (ص ٦٠، ٤٤٣)، وأحمد بن أبي دؤاد (ص ٢٥٨، ٤٣٦) وإبراهيم بن أحمد.... ابن الأغلب (ص ٢٧٩، ٤٦٣)، والأوزاعي (ص ٢٨٥، ٣٦٩) وجابر بن عبدالله... الخزرجي (ص ٣١٤، ٤٢٥)، وطلق بن حبيب العنزي (ص ٣٤٣، ٤٠٤)، ومجاهد بن جبر (ص ٢٣٠، ٤٠٩) وعثمان بن حيان المري (ص

٣١١، ٣١٥).

أقول: قد يكون سبب تكرار تراجم قسم من هؤلاء الأعلام يعود إلى وجود تصحيف أو تحريف في المخطوطة، في اسم الشخص المترجم كما حدث مثلاً مع "أصبغ بن الفرج" فسبب ترجمته في المواضع الأربعة هذا التصحيف في اسمه أو اسم أبيه. ولكن كان على المحقق إزاء هذه الحالة (أي تكرار التصحيف) أن يشير في الهامش إلى هذا التصحيف دونما حاجة إلى تكرار الترجمة، ويمكن أن يحيل القارئ إلى الصفحة التي سبق للمحقق الترجمة له فيها. وأيضاً فقد يحدث مثل هذا التكرار في التراجم على سبيل السهو والنسيان، ولكن تدارك مثل هذا السهو ليس بالعسير، إذ يمكن اكتشافه إما عند مراجعة المسودة قبل الطبع أو أثناء عمل الفهارس العامة (الأعلام، والموضوعات.....).

- وأحياناً يرد في الكتاب محنة شخص (غير مشهور) وبدلاً من أن يعرِّف المحقق بهذا الشخص لتتم الفائدة ويوضح النص، يقوم بالتعريف بأحد أقاربه الذي يرد اسمه عرضاً في النص: ففي (ص ١٣٥) ذكر المؤلف قصة قتل عبدالله بن خباب بن الأرت على يد الخوارج، ولم يعرِّف به المحقق، بل عرَّف بأبيه خباب بن الأرت (الصحابي)، وفي (ص ٢٧٢) جاء ذكر قتل والد أبي مسهر الدمشقي، فترجم لـ "أبي مسهر" ولم يترجم لوالده صاحب القصة، ولم يكتف المحقق بهذه الترجمة لأبي مسهر، إذ ترجم له مرة أخرى (ص ٤٤٦) عندما جاء ذكر محنته.

- ذكر المحقق في المقدمة (ص ٣٦) أن من دواعي ترجمته لأي شخص "أن يكون في ترجمته أو أن الترجمة ذاتها تفسر الغموض أو اللبس في الرواية".

أقول: ولكن قسماً من التراجم تأتي غير منسجمة مع هذه الخطة فتأتي الترجمة، إما غير مفيدة، وإما في غير مكانها الذي يفترض أنها تأتي لتكشف غموض النص، فمن ذلك على سبيل المثال:

ورد اسم: أسد بن الفرات (كراو) ١٥ مرة من (ص ٦٢ - ٢٩٠) فلما

ورد ذكره للمرة السادسة عشرة (ص ٣٠٣) ترجم له. وورد ذكر زيد بن ثابت عرضاً أربع مرات (ص ٨٣، ١٦٥، ١٧٧، ٢٩١) فترجم له في المرة الرابعة (ص ٢٩١). وترجم لسفيان الثوري مرتين (ص ٢٢٩، ٢٧٥)، وكان من الأفضل أن يؤجل ترجمته إلى (ص ٤٢٠- ٤٢٢) عندما وردت قصة محنته (استخفائه) وورد ذكر النعمان بن بشير عرضاً (ص ١٤٤، ١٤٩) فترجم له ص١٤٩ وكان المفروض كذلك أن يؤجل ترجمته - أو حتى يحيل إليها - إلى حين ورود خبر قتله (ص ٢٠٠).

وجاء ذكر قصة قتل معقل بن سنان الأشجعي (ص ١٦٩ - ١٧٠) ولم يترجم له، ثم ترجم له (ص ٣٤٢) عندما ورد ذكره عرضاً.

وذكر المؤلف سبب ضرب ربيعة بن أبي عبدالرحمن، المعروف بـ "ربيعة الرأي" (ص ٣١١ - ٣١٢) ولم يترجم له فلما ورد ذكره عرضاً (ص ٣٨٢) ترجم له.

- أما الملاحظة الثانية، فتتعلق بالأخطاء في قراءة النص نتيجة التحريف أو التصحيف من قبل الناسخ، أو نتيجة الأخطاء المطبعية:-

جاء في ا لصفحة (٥٨).. حدثنا حماد بن زيد بن عاصم بن بهدلة عن مصعب عن سعد عن أبيه...

أقول: والصواب: حدثنا حماد بن زيد عن عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد عن أبيه.

وجاء في الصفحة (٦٢).. قال كعب إذا رأيت الشارق قد غربت... والصواب: قد غرب.

وجاء في الصفحة (٦٦) عندما أرسل عمر بن الخطاب ابنه عبدالله إلى عائشة يسألها الإذن في أن يدفن إلى جوار صاحبيه، رسول الله (ص) وأبي بكر فقال: - وتقول لها (والخطاب من عمر إلى ابنه عبدالله) يقول لك عمر ايذني

فلأدفن مع صاحبي...

أقول والصواب:.. أن أدفن، كما في رواية ابن سعد في الطبقات الكبرى (طبعة بريل ١٣٢٢هـ) ٣/١/٢٤٥، ٢٦٥، الطبري (طبعة: أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ط٢ (١٩٧١) ٤/١٩٢.

وجاء في الصفحة نفسها: ليتني { وليت} ذلك كفافاً لا علي ولا ولي... وعلق المحقق على كلمة {وليت } بأنها إضافة حتى يستقيم النص...

أقول: والصواب كما جاء في (ص ٧٠) ليتني أنجو من ذلك كفافاً.. أو (أفلت) كما جاء في (ص ٧٥).

وجاء في الصفحة (٦٧) في وصية عمر بن الخطّاب للخليفة بعده:

وأوصيه بذمة الله وذمة رسول الله (ص) وأن يوفي إليهم بعهدهم وأن يقاتل مِن ورائهم (كذا).

أقول: والصواب منْ وراءهم.

وجاء فيها أيضاً في الكلام على عمر بعد أن طعنه أبو لؤلؤة:

... ورمى مُباحٌ عليه برنساً أو خميصة سوداء...

أقول: وما المراد بـ "مباح" هذا؟ وقد جاء في الصفحة (٦٥) في رواية الحادثة نفسها "فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنساً له ليأخذه".

وذكر ابن سعد (الطبقات ٣/٢٥٢) أن اسم الرجل الذي طرح البرنس عبدالله بن عوف الزهري، وعند ابن عبد ربه (العقد الفريد، طبعة دار الهلال بيروت ط٢ (١٩٩٠) ٤/٩٦) حِطّان التميمي.

وجاء في الصفحة (٧٠) في سبب قتل عبيد الله بن عمر الهرمزان:

قال ابن اسحق عن... عن سعيد بن المسيب قال: كان الذي تشبه عليهم في جفينة والهرمزان أن عبدالله بن أبي بكر قال....

وعلّق المحقق في الهامش رقم (٣) كذا بالأصل عبدالله بن أبي بكر ولعل الصواب محمد بن أبي بكر، لأن عبدالله توفى سنة (١١هـ).

أقول: والصواب: عبد الرحمن بن أبي بكر (طبقات ابن سعد ٢٥٨/٣).

وجاء في آخر صفحة (٧٣) وبداية الصفحة (٧٤) في كلام عمر بعد إصابته:

"... وسيطعن في هذا الأمر (أي الاستخلاف) أناس من الناس وأنا قتلتهم (كذا) بيدي على الإسلام... وإني والله ما تركت شيئاً هو لهم (كذا) عندي من أمر الكلالة، وما أغلظ لي رسول الله (ص) في شيء ما أغلظ لي فيها حتى لقد طعن في (كذا) بإصبعيه في خاصرتي...".

أقول والصواب:.. وأنا قاتلتهم... ما تركت شيئاً هو أهم عندي... حتى لقد طعن بإصبعيه في خاصرتي..

وجاء في الصفحة (٧٨) في ذكر مقتل عثمان:

"وجاء رجل طوال بيده نصل فأهوى إليه بمشقص كان أو سلاح أصابه به، فقال (راوي الخبر): صاحب المشقص نيار بن عياض الأسلمي".

أقول: عرّف المحقق بالمشقص ولم يعرف بنيار بن عياض، وكان من حق القارىء أن يعرفه حتى لا يشتبه عليه الأمر، لأن ورود اسم نيار في النص يوحي بأنه أحد قتلة عثمان، وليس الأمر كذلك، فنيار هذا هو شيخ كبير من أصحاب النبي (ص) حاول أثناء حصار الثوار لدار عثمان، أن يجنب المسلمين الفتنة فنادى عثمان الذي أشرف عليه من أعلى داره، فناشده وذكّره الله لمّا اعتز لهم، فبينما هو يراجعه في الكلام إذ رماه رجل من أصحاب عثمان بسهم فقتله.

وعند ذلك طالب الثوار عثمان أن يدفع إليهم قاتل نيار، ولكن عثمان رفض ذلك مما أدى إلى شدة هياج الثوار، وإحراق باب دار عثمان وتسور داره وقتله، واستخدم القتلة مشقص نيار في قتل عثمان... (الطبري ٤/٣٨٠ - ٣٨٢).

وجاء في الصفحة (٩٤، ٩٥) في ذكر قتل علي بن أبي طالب: دعا علي الناس إلى البيعة، وجاء عبد الرحمن بن ملجم فيهم فردّه مرتين أو ثلاثاً ثم بايعه، فقال (أي علي) أما يُحبس أشقاها...

أقول: والصواب: ما يحبِس (أشقاها (ابن سعد ٣/٣٣).

وجاء في الصفحة (٩٧): عن خالد أبي حفص عن أبيه أنه سمع علياً قبل أن يصاب بأربع يقول: إن الشقي آن له أن يجيء فيضرب هذه - جبهته - حتى يخضب هذه بدم لحيته...".

أقول: أولاً إن اسم الراوي خالد بن حفص وليس أبي حفص.

وثانياً: إن اللحية ليس بها دم، وإنما المراد كما وردت في عدة روايات في هذا الكتاب: أن تخضب لحيته بدم جبهته، ولعل التقديم والتأخير في الجملة خطأ من الناسخ.

وجاء في الصفحة (٩٦):

خُذ حِذرك للموت فإن الموت آتيكا

أقول: ليست رواية الرجز مقيمة للوزن، وصوابه أن يكون

خذن حذرك للموت فإن الموت آتيك.

وجاء في الصفحة (١٠٣) (ذكر قتل طلحة والزبير وعمار):

.... فانطلق الزبير حتى أتى سفوان فتلقاه النغر المجاشعي...

أقول: ورد اسم الرجل عند الطبري (٤/٤٩٨) وابن سعد (٣/٧٨) النَّعِـــر المجاشعي.

وجاء في الصفحة نفسها: قال الأحنف بن قيس: إذن يلحق بِنيَّته والصواب يلحق ببيته.

وجاء في الصفحة (١٠٥) هذا البيت وهو ثالث ثلاثة:

شُلَّت (كذا) يمينك إن قتلت مباركاً حلَّت عليك عقوبة المتعمد

أقول: والصواب: شَلَّت (بفتح الشين) والبيت في شواهد النحاة، وهم يأتون به في زيادة اللام المفتوحة في المفعول وروايتهم:-

شَلَّت يمينك إن قتلت لمسلما.....

وجاء في الصفحة (١٠٩):

وحدثنا يحيى عن أبيه.... أنهما سمعا الزبير بن العوام يقول: لقد تلوت هذه الآية زماناً ما أحدث نفسي أن أكون من أهلها فإذا نحن المعنون (كذا) بها. وقـــد علق المحقق في الهامش بقوله: زماناً ما أحدث نفسي... المعنون بها خرجة من الحاشية".

أقول: كنت أميل إلى حمل "المعنون" على الخطأ المطبعـــي لـــولا تـــأكيد المحقق لها في الهامش.

والصواب: فإذا نحن المعنيون بها.

- وجاء في الصفحة (١١٢) (في خبر قتل عمار)

".... فلما كان يوم صفين أقبل (أي عمار) يمشي أول الكتيبة راجلاً حتى كان بين الصفين طعن رجل في ركبته بالرمح فانكفأ المعفر عنه. فأضربهُ (كذا)

فإذا رأس عمار".

أقول: والصواب أن تكون الجملة على النحو الآتي:

فلما كان يوم صفين أقبل يمشي أول الكتيبة راجلاً حتى (إذا) كـــان بيـــن الصفين (طعنه) رجل.... فأكفأ المعفر عنه (فضربته) فإذا رأس عمار.

وجاء في الصفحة (١١٣) وفي ذكر قتل عمار أيضاً:

... فسمعته يقول (أي عمار): الجنة تحت الأسنة، اليوم ألقى الأحبة محمداً وحزبه....

أقول: كتب المحقق هذه الجُمل متصلة، وكأنه لم يدرك أن ما قاله عمّـــار هو رجز، وكان المفروض أن تكتب هكذا:

الجنة تحت الأسنة اليوم ألقى الأحبة
محمداً وحزبه

(الطبري ٥/٣٩،٤١، ابن سعد ٣/١٨٤)

جاء في الصفحة (١٣٠) في ذكر مقتل حجر بن عدي:

..... فاختاروا زياداً فأرسلوه إلى معاوية فأخذ لهم الأمان وبايعهُ على سنة الله (كذا) وسنة رسوله (ص)....

أقول: والصواب... وبايعه على كتاب الله وسنة رسوله (ص).

وجاء في الصفحة (١٣٧) في ذكر قتل عبدالله بن خباب بن الأرت:

" قال عبدالله: عليكم السلام إذا لم تفعلوا، قالوا (أي الخـــوارج) إن هـــذا يأمرنا بضربك – هذا يعنون المصحف – فقتلوه وقتلوا رجلاً من مزينة ورجـــلاً

من بني شيبان، قال عبدالله بن خباب: ما أحيا الكتاب فأحيوه، وما أمات فأميتوه، فنزلوا فقتلوه وقتلوا رجلاً من مزينة ورجلاً من بني شيبان وجبوا الخراج...."

أقول: من الملاحظ في هذه الفقرة تكرار وتداخُل الجُمل، ويبدو أن ذلك إما من سهو الناسخ أو عامل المطبعة، ولم ينتبه إليه المحقق، وصوابها:

"... قال عبدالله: عليكم السلام إذا لم تفعلوا، قالوا: إن هذا يأمرنا بقتلك- هذا يعنون المصحف - قال عبدالله بن خباب: ما أحيا القرآن فأحيوه وما أمات فأميتوه، فنزلوا فقتلوه، وقتلوا رجلاً من مزينة ورجلاً من بني شيبان وجبوا الخراج...".

وجاء في الصفحة (١٤٠) هذا البيت:

حسبك من لا يظلم الناس حبه وهو ذو عضو كريم ومفضل

وقد أشار المحقق في الهامش إلى أن البيت مختل الوزن، أقول: ويستقيم الوزن لو قلنا:

فحسبك من لا يظلم الناس حبه وها هو ذو عفو كريم ومفضل

وجاء في الصفحة (١٦١) في ذكر من قتل يوم الحرة، ومن رسالة يزيد بن معاوية لأهل المدينة يتهددهم بها:

.... ووالله لئن ثرت بكم لأضعنكم تحت رجلي، ثم لأطأنكم وطأة أقل فيها عددكم وأترككم أحاديث لِشج (كذا) كأحاديث عاد وثمود..."

أقول: و"لِشج" هذه لا معنى لها في الجملة، وهي تحريف من الناسخ لـ (تتنسخ) كما وردت في العقد الفريد (١٧٣/٤٠) وصبح الأعشى (٣٩٠/٦) أي أن الجملة:

... وأترككم أحاديث تتنسخ كأحاديث عاد وثمود....

وجاء في نهاية الصفحة (١٦١) وبداية الصفحة (١٦٢):

... وقال الواقدي عن داود بن الحصين عن أبي سفيان قال....

أقول: والصواب: قال الواقدي عن داود بن الحصين عن (عبدالله) ابن أبي سفيان.... (ذكر المؤلف عدة روايات عن عبدالله بن أبي سفيان في الصفحات (١٦٤، ١٦٦، ١٧٢).

وجاء في الصفحة (١٦٢) السطر الخامس:

.... لما اجتمع يزيد بن معاوية على بعثه الجيوش إلى المدينة....

والصواب: لما أجمع يزيد.....

وجاء في الصفحة نفسها (س ١٤)

.... فأنظر إليه يبايعهم على الموت.....

أقول: ولعل الجملة: فإني أنظر إليه يبايعهم على الموت.

وجاء من الصفحة (١٦٣) السطر (١٥):

فقال (أي مسلم بن عقبة) لمروان: أقر ما قلت لي...

والصواب: أين ما قلت لي؟ (الإمامة والسياسة) لابن قتيبة طبعة الحلبي (١٩٣٧) ٢٢٢/١)

وجاء في الصفحة (١٦٦)

.... مرّ (أي مروان بن الحكم) على عبدالله بن زيد وبين عينيه أثر السجود فلما نظر إليه مروان وكره أن يُعرف به فحزّ راسه....

والصواب: فكره أن يُعرَّف به فيحز راسه.

وجاء في الصفحة (١٧٣) في تسمية من قتل بالحرّة.

قال: (أي الواقدي) قرأت كتاب إبراهيم بن إسماعيل... تسمية من قتل بالحرة، وأخبرني إبراهيم أن الكتاب كتاب داود بن الحصين مولى آل عثمان بن عفان، من بن هاشم...".

أقول: لعل في الجملة سقط بعد كلمة: مولى آل عثمان، والصواب أن تكون الفقرة هكذا:

... وأخبرني إبراهيم أن الكتاب كتاب داود بن الحصين مولى آل عثمان: (فممن قتل بالحرة من قريش ثم) من بني هاشم... إلخ

أقول: ذكر المؤلف في (ص ١٧٧) س١٣-١٤: فجميع من يحصى ممن قتل من قريش مائة رجل وتسعة وخمسون رجلاً، (ثم ينتقل بعدها لإحصاء قتلى الأنصار) وانظر أيضاً: تأريخ خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، النجف (١٣٨٦هـ) ١/٢٣١.

- أورد المؤلف أسماء من قتل بالحرة من المشهورين من قريش والأنصار وغيرهم (ص ١٧٣-١٨٢)، ولكن المحقق الفاضل لم يدقق كثيراً في ضبط أسماء هذه الجمهرة من الأعلام، ولو تأنى لوجد أن خليفة بن خياط (ت ٢٤٠ تقريباً) قد أثبت في تأريخه أسماء هؤلاء الشهداء وبنفس ترتيب كتاب المحن (مع اختلاف يسير وترجمت - كذلك - بعض كتب الطبقات لطائفة منهم، وكان بإمكان المحقق - على الأقل - أن يشير إلى الاختلاف بين أبي العرب وخليفة بن خياط، إذا لم يتمكن من ترجيح الصحيح منهما بالرجوع إلى مصادر أخرى، وسنكتفي بذكر بعض هؤلاء الأعلام على سبيل المثال، مع مقارنتها بما أورده خليفة من خياط أو ابن سعد:

جاء في الصفحة (١٧٣) س ١٦ - ١٨:

ومن بني المطلب بن عبد مناف: يحيى بن نافع بن عُمير بن يحيى، (و) يزيد بن هاشم بن المطلب، وعبدالله بن نافع بن عُمير بن عبدالله بن يزيد بن هاشم...."

أقول: وعند خليفة بن خياط (٢٣١/١) يحيى بن نافع بن عُجير بن عبد يزيد بن هاشم..... وعبدالله بن نافع بن عجير (بن عبد يزيد بن هاشم)

وفي (ص ١٧٤) س ١-٢:

ومن حلفائهم... عبدالله بن عباد بن شيبان، وصفوان بن عبدالله بن شيبان، والأسود بن عمار بن شيبان...".

أقول: وعند خليفة بن خياط (٢٣١/١):

.... وصفوان بن عباد بن شيبان، والأسود بن عباد بن شيبان.

وفي الصفحة نفسها (س ١٨)

الزبير بن عبدالرحمن بن عوف....

وعند خليفة بن خياط (٢٣٣/١): زيد بن عبدالرحمن....

وفي الصفحة السابقة (س ٢١)... ومحمد بن الأسود بن مخرمة.

وعند خليفة (٢٣٣/١) ومحمد بن المسود بن مخرمة.

وجاء في آخر الصفحة (١٧٥) وبداية الصفحة (١٧٦):

ومن بني سهم بن عمرو بن هُصيص بن كعب بن لؤي: ذؤيب بن عمامة، (قال المحقق في الهامش عن عمامة: في الأصل عمانة) وفلان بن الأحنس بن

حذافة... ومن حلفائهم متّاع بن خلفة، ومضاء بن مناع..."

أقول: وعند خليفة (٢٣٥/١)

.... ذوئب بن عمرو بن خنيس بن حذافة بن سعد بن سهم، وابنه.. وميـاح بن خلف، وفضالة بن مياح.

- وأيضا في (ص ١٧٥) س ٩ -١٠:.. ومؤمن بن الحارث بن الطفيل...

وعند خليفة (٢٣٤/١)... وموسى بن الحارث بن الطفيل.

وفي الصفحة نفسها، س١١: ومن مواليهم: عمّار بن صهيب بن مصعب....

وعند ابن سعد (الطبقات الكبرى ١٨٢/٥): عمارة بن صهيب.... وفي (ص ١٧٦) س ٤ -٥:

ومن بني جمح: عبد الملك بن محمد بن الخطّاب بن معْمر بن حبيب والخطاب بن الحارث...

وعند خليفة (٢٣٦/١) عبد الملك بن حطّاب... وحطّاب بن الحارث...

وفي الصفحة نفسها، س ١٩ - ٢٠: ومن بني معيص... فضالة بن خالد بن تالية، والحارث بن خالد بن تالية، ومسلم بن خالد بن تالية، وفلان بن خالد بن تالية أقول: وعند خليفة (٢٣٧/١): فضالة بن خالد بن نائلة (وليس ابن تالية)...

وفي (ص ١٧٧) س١: ومن بني الحارث بن فهر: سعيد بن أبي عبدالله.... وعند خليفة (٢٣٧/١) شعيب بن أبي عبدالله.

وفي الصفحة نفسها (س٢)... ومصعب بن عبدالله بن أبي حكيم.. وعند

خليفة (٢٣٧/١) ومصعب بن عبدالله بن أبي خيثمة.

وفيها أيضاً (س٦): وزياد بن أبي همهمة..

وعند خليفة (٢٣٧/١).. وزياد بن أبي أميمة..

وفيها أيضاً (س١٨ - ١٩): ومحمد بن عمرو بن حزم، وهم ستة، ثلاثة الأولاد محمد بن عمرو بن حزم، وعبدالله بن محمد بن عمرو بن حزم، وحزام بن زيد بن لوعان.... إلخ

أقول: ذكر خليفة بن خياط (٢٤١/١) أسماء أولاد محمد بن عمرو بن حزم، وهم عبدالرحمن وعثمان وعبد الملك، ولم يرد لـ "حزام بن زيد بن لوعان" أي ذكر عند خليفة، وربما كان هذا الاسم "حزام" مصحفاً عن "حزم" و "لوعان" مصحفاً عن "لوذان" وأن المؤلف قصد بذلك تتمة نسب محمد بن عمرو بن حزم، وقد ذكر نسبه ابن سعد (٤٩/٥ - ٥٠): محمد بن عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان....،

وفيها أيضاً (س ٢٠، ٢١): والعلي بن عبدالله بن الربيع بن نعمان بن أبي يساف بن نضلة، وعمرو بن العلي بن عمرو...

وعند خليفة (٢٤١/١): والعلاء بن عبدالله بن رقيم بن نضلة وعمر بن المعلى بن عمرو.

وفي (ص ١٧٨) س ١٥ - ١٦، وعمارة بن عقبة بن كريز.

وعند ابن سعد (٥ /١٩٦) عمارة بن عقبة بن كريم

وفي الصفحة نفسها (س ١٩): وبشر بن أبي عياش...

وعند ابن سعد (٢٠٥/٥) بشير بن أبي عياش

وفي (ص ١٧٩) س ٥ - ٧: وعن الحارث بن الخزرج: عبدالرحمن بن خبيب بن أساف بن عبيد، ومحمد بن عبدالله بن خالد بن أساف... وسعد بن كليب بن أساف....

أقول: وكذلك وردت أسماء هؤلاء عند خليفة بن خياط (١/٢٤٢ - ٢٤٣) وعند ابن سعد (الطبقات ٥/١٩٩): عبدالرحمن بن عبدالله بن خبيب بن يساف بن عنبة... إلخ وذكر كذلك في نسب محمد بن عبدالله.... بن الحارث بن الخزرج، أن أمه: سعدى بنت كليب بن يساف (٥/١٩٩).

وفي (ص ١٨٠) س ٩ -١٠: ومن بني رُزيق: فروة بن أبي عبادة بن سعد بن عثمان، وابنه عثمان بن فروة، وسعيد بن أبي عبادة....

أقول:: وعند خليفة (١/٢٤٤): عروة بن أبي عمارة (بدلاً عن فروة بن أبي عبادة). وعند أبي سعد (٥/٢٠٥- ٢٠٦) فروة بن أبي عبادة سعد بن عثمان، (اسم أبي عبادة: سعد بن عثمان).

وفي الصفحة نفسها (س ٢١) ومن بني زعوراء: عباس بن سلكان بن سلامة وعند ابن سعد (٥/١٨٨) عباد بن أبي نائلة سلكان.

وفي (ص ١٨١) س٢: وسلامة بن عباد بن سلكان:

وعند ابن سعد (٥/١٨٨) وسلمة بن عباد بن سلكان

وفي الصفحة نفسها (س ١٣): ومن بني عمرو بن عوف: يحيى بن مجمع بن حارثة، وعبدالله بن مجمع بن حارثة.

وعند ابن سعد (٥/١٩٢).... ابن جارية، وليس ابن حارثة

وجاء في الصفحة (١٨٦) في خبر محاصرة الحصين بن نمير لمكة حينما بلغه موت يزيد بن معاوية.

".... فمال حصين وأصحابه إلى الشام رسلاً حتى قدموا الشام فلما قدموا وجدوا معاوية بن يزيد قد مات.....،،

أقول: هذه الجملة غير مفهومة، ويبدو أن فيها نقصاً ويمكن أن تكون الجملة هكذا:

.... فمال حصين وأصحابه (إلى موادعة ابن الزبير وأرسلوا) إلى الشام رسلاً....

وجاء في الصفحة (١٨٧) في كيفية قتل مروان بن الحكم:

" فأمرت (أي زوجة مروان وأم خالد بن يزيد بن معاوية) جواريها فطرحن عليه الشوارك (كذا) ثم غطينه حتى مات..."

أقول: والصواب: الشواذك وليس الشوارك وهي فارسية مفردها، شادكونة، وتعني: الفراش الذي ينام عليه، والمتكأ.... الخ (المعجم الذهبي / محمد التونجي طبعة: دار العلم للملايين؛ ص ٣٦١) (قطر العرب المحيط لبطرس البستاني، طبعة دار المشروق ١٠٢٢/١).

- وجاء في الصفحة (١٩٦) في ذكر مقتل عمر بن سعد بن أبي وقاص:

" فقال المختار بن أبي عبيد لأبي عمرة صاحب حرسه: استأجر لي نوائحاً يبكين على الحسين...."

والصواب: نوائح

- وجاء في الصفحة (١٩٨) في ذكر من قتل يوم مرج راهط:

حدثنا عن أبيه... عن أبي معشر أن عمر بن سعيد عمل على الضحاك بن قيس... فأقبل عمر والضحاك بمرج راهط..."

والصواب:... أن عمرو بن سعيد (وليس عمـــر) عمـــل علـــى (خـــداع) الضحّاك بن قيس... فأقبل عمرو، والضحاك بمرج راهط...

(أنظر الإمامة والسياسة/ ابن قتيبة ١٦/٢) أقول: وهناك مصادر أخـــرى تذكر أن الذي تولى خداع الضحاك بن قيس هو عبيدالله بن زياد (طبقـــات ابـــن سعد ٢٨/٥؛ تهذيب تأريخ ابن عساكر: هذّبه عبدالقادر بـــدران، بـــيروت: دار إحياء التراث ط٣ (١٩٨٧) ١١/٦)

- وجاء في صفحة (٢٠٩)، س ٥:

قال له: فرجعت عن الإسلام... والصواب أفرجعت عن الإسلام؟.

وجاء في الصفحة (٢١٢) في ذكر سبب قتل كميل بن زياد:

... لبس كميل ثيابه... فجاء.. حتى صعد المنبر... فسبّ ولعن وحرّض.. على أهل الشام... فبلغت خطبته، قال (راوي الخبر) فلما ظفر الحجـــاج..أتـــى بكميل...."

أقول: والصواب: فبلغت (الحجّاج) خطبته.

- وجاء في الصفحة (٢١٦) في ذكر قتل سعيد بن جبير:

"حدثني مالك بن عيسى... قال حدثني إسماعيل بن واسط، قـــال: دعـــاني خالد بن عبدالله القسري، وهو يؤمئذ أمير على مكة، فقال: يا بن واسط انطلـــق بهذا الرجل فإن عبد الملك بن مروان بعث إلي أن أبعث به إليه..."

وجاء في الصفحة (٢٢٦):.. فلما انهزم ابن الأشعث من ديـــر الجمـــاجم هرب سعيد (بن جبير) إلى مكة، فأخذه خالد بن عبدالله القسري وكان والي عبد الملك على مكة فبعث به إلى الحجاج..."

أقول: جاء في النص الأول، اسم إسماعيل بن واسط، وهذا تصحيف مـــن

الناسخ، والصواب: إسماعيل بن أوسط البجلي كما ورد في المصادر التي ذكرت الرواية (طبقات ابن سعد ١٨٥/٦؛ المنتظم/ لابن الجوزي حوادث سنة ٩٥هـ، وفيات الأعيان، طبعة إحسان عباس، ٣٧٢،٢).

وجاء في النصين: إن خالد بن عبدالله القسري كان والياً لعبد الملك بن مروان، على مكة، وهذا وهم من المؤلف، كان ينبغي على المحقق تداركه لا سيما وأنه ترجم لخالد بن عبدالله القسري في الصفحة (٢٢٦) وذكر فيها أنه ولي مكة للوليد بن عبد الملك.... أقول: توفي عبد الملك بن مروان سنة ٨٦هـ وتولى خالد القسري على مكة سنة ٩١ هـ، وقُتل سعيد بن جبير سنة ٩٥هـ.

وجاء في الصفحة (٢٢٠) وفي ذكر قتل سعيد بن جبير أيضاً، النص الآتي:

" قال (أي الحجاج لسعيد بن جبير) ما تقول في الخلفاء منذ كان النبي (ص) إلى يومنا هذا؟ قال: سيجزون بأعمالهم فمسرور ومثبور، لست عليهم بوكيل، قال: ما تقول فيّ ؟ قال: أنت ونفسك أعلم، قال: بث في علمك، قال: إذاً أسؤك ولا أسرك، قال فبث، قال: ظهر منك جور في حكم اللبه وجرأة على معاصي الله، قال: ذمهم أو امدحهم، قال: إنما استحفظت أمر نفسي، قال فأي رجل أنا، قال: يوم القيامة تخبر، قال: فأيهم أحب إليك، قال: أرضاهم لخالقه، قال: وأيهم أرضاهم لخالقه، قال: اتبعهم لأمره، وأعلمهم بطاعته، قال: والله لأقطعنك أعضاء...."

أقول: يلاحظ في النص السابق تداخل بعض الجمل ببعض ويبدو أن ذلك بفعل الناسخ، ولم يتنبه إليه المحقق، وقراءة النص (الأقرب إلى الصواب) كما يلي:

... قال: ما تقول في الخلفاء منذ كان النبي (ص) إلى يومنا هذا؟ قال: سيجزون بأعمالهم فمسرور ومثبور، لست عليهم بوكيل، قال: ذمهم أو امدحهم؟ قال: إنما استحفظت أمر نفسي، قال: فأيهم أحب إليك؟ قال: أرضاهم لخالقه. قال:

وأيهم أرضاهم لخالقه؟ قال: أتبعهم لأمره وأعلمهم بطاعته، قال: فأي رجل أنا؟ قال: يوم القيامة تخبر، قال: ما تقول في؟ قال: أنت أعلم بنفسك. قال بث في علمك؟ قال: إذاً أسؤك ولا أسرك، قال: بث! قال: قد ظهر منك جور في حكم الله وجرأة على معاصي الله، قال: والله لأقطعنك أعضاء..."

- وجاء في نهاية الصفحة (٢٢٢) وبداية الصفحة (٢٢٣):

"... قال الراهب: فليعط ما أثق به، قال: سعيد إني أعظم على الله العظيم الذي لا شريك له لا أبرح مكاني حتى أصبح..."

وقد أشار المحقق في الهامش رقم (٤) إلى أن كلمة الراهب "فليعط" وردت بالأصل: فليعطي، والوجه حذف الياء مع لام الأمر.

أقول: والصواب: فليعطني

كما نبه المحقق في الهامش رقم (٥) على جواب سعيد بن المسيب " أني أعظم على الله" إلى أنها جاءت هكذا بالأصل والكلمة فيها حكّ، أقول: والصواب: إني أعطى الله العظيم الذي لا شريك له... إلخ

(انظر: سير أعلام النبلاء / للذهبي ٣٢٩/٤)

وجاء في (ص ٢٢٤، س ٦ -٧):

"ثم قام المتلمس الثقفي وآخر معه حتى دخلا على الحجاج، فقال: أتيتماني بسعيد بن جبير، قالا: نعم: وعاينا منه العجب، فأصرف وجهه عنهما...."

أقول: ولا وجه لقوله "فأصرف" وجهه، والصواب: فصرف....

وجاء في الصفحة (٢٦٤):

وحدثني يحيى... أن نفراً ستة دخلوا بيت المال فأعطوا صدقات أموالهم،

وأخذوا بدوابهم، ودخلوا المسجد، فقام رجل منهم فصلى بهم العصر، فأُخذ وانطلق به إلى حرف... عند بيت المال، فضربت عنقه فأتيت (أي راوي الخبر) أبا بكر (كذا) وهو جالس في الرحبة فأخبرته بقتل الرجل بما صنع... قال: وكان حمزة (كذا) بن جندب قد سمى في حديثه قاتل الرجل..."

أقول: قوله "أبا بكر" تصحيف، والصواب "أبا بكرة" وهو نفيع بن الحارث بن كلدة الثقفي والصحابي، أخو زياد بن أبيه من أمه سمية، (ترجم له المحقق ص ٢٨٨)، وقوله " حمزة بن جندب" أيضاً تصحيف والصواب "سمرة بن جندب" وقد ذكر الطبري هذه الحادثة بألفاظ مقاربة لرواية أبي العرب التميمي، (الطبري ٥/٢٩٢).

أقول: وسمرة بن جندب هذا - مع أن له صحبة - إلاّ أنه كان أحد الولاة القساة كبسر بن أرطأة، وزياد بن أبيه، وابنه عبيد الله بن زياد والحجاج بن يوسف... إلخ.

الذين وطدوا حكم بني أمية بالقوة وشدة البطش والتنكيل والإسراف في سفك الدماء، (انظر: الطبري ٥/٢٣٤ - ٢٣٧، ٢٩١ - ٢٩٢).

وجاء في الصفحة (٢٨١):

...وشهد بعض مشارقه مدينة سوسة... على... محمد بن إبراهيم المعروف بالسنجري، وعلى حسن بن مفرح الموثق بأنهما يقعان في علي بن أبي طالب... رحمه الله. فضربا بالسوط، وقتلا بالرماح بالمهدية سنة تسع ومائتين....

أقول، والصواب سنة تسع (وتسعين) ومائتين، لأن الخبر الذي يليه يوضح ذلك: قال أبو العرب: وكان قد قتل قبل هذا ابن هذيل وإبراهيم بن محمد... قتلهما... حسن بن أحمد بن أبي خنزير في سنة سبع وتسعين ومائتين...

وجاء في الصفحة (٢٨٣) س٤:

... إن أهل البلاء في الدنيا إذا لبثوا (كذا) على بلائهم فـــي الآخـرة.... أقول: قوله "لبثوا" تحريف والصواب "أثيبوا"

وجاء في الصفحة (٢٩٦) في ذكر ضرب سعيد بن المسيب، حيـث قـال سعيد بن المسيب لوالي المدينة الذي عذبه لرفضه البيعة بولاية العهد للوليد بـن عبد الملك:

... فأقض ما أنت فاقض إنما تقص (كذا) هذه الحياة الدنيا..."

وقد فسّر المحقق كلمة "تقص" في الهامش رقم (٢)، تقص: أي تعاقب.

أقول: لقد تسبب تحريف الناسخ لكلمة "تقضى" إلى "تقص" إلى عدم إدراك المحقق للآية الكريمة التي ضمنها سعيد بن المسيب رده على الوالي الذي عذبـه وهي: "فأقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحياة الدنيا" (طه /٧٢)

وجاء في الصفحة (٣٠٣) في ذكر ضرب محمد بن عمرو بن العاص:

قال أبو العرب: حدثني غير واحد... عن أنس بن مالك، أنه قال: بينمـا نحن عند عمر بمنى إذ دخل عليه رجل من أهل مصر فقال: يا أمير المؤمنيـن: إنه استبق هو ومحمد بن عمرو فسبقته فعدا علي فضربني... إلخ.

أقول: والصواب أن تكون بداية الرواية على لسان المتكلم والضمائر فيهـا للمتكلم "... يا أمير المؤمنين إنني استبقت أنا ومحمد بن عمرو فسبقته فعدا علي فضربني..."

وجاء في الصفحة (٣١١) في ذكر سبب ضرب محمد بن المنكدر:

... قال: وحدثنا مالك، أن عثمان بن حيان المري كان أميراً على المدينة، وعظه محمد بن المنكدر وأصحابه نفراً في شيء بلغهم..." أقول: والصـواب:

"... إن عثمان بن حيان المري (عندما) كان أميراً على المدينة وعظ (وليس وعظه) محمد بن المنكدر وأصحابه... إلخ".

وجاء في الصفحة (٣٢٧):

... وكان ابن المبارك يقول: ما رأيت أحداً أُفضله على سفيان الثوري ما أدري (كذا) ابن عون..."

أقول: ولعل الصواب: ما عدا ابن عون....، يدلنا على ذلك الخبر الذي قبل هذا: "وكان عبدالله بن المبارك يقول: ما وصفت أحداً إلاّ وجدته دون صفته "إلا" ابن عون وحياة بن شريح"

وجاء في الصفحة (٣٢٩) السطر السابع:

إنْ كنا لنؤدّب عليه بالمدينة.." وقد أشار المحقق إلى أن كلمة "عليه" كانت في الأصل "عليها" وأضاف: ولعله يريد مصنفاته. أقول: الصواب هو ما جاء في الأصل "عليها" لأن الضمير فيها عائد إلى مسألة رفع اليدين في الصلاة التي ضرب بسببها عطية بن قيس...

وجاء في الصفحة (٣٣٧) في ذكر ما امتحن به صعصعة بن صوحان:

.... فقدموا على معاوية فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: قدمتم على إمامكم وهو جنة لكم، وقدمتم أرض المقدسة، المحشر والمنشر.. (أقول: والصواب: وقدمتم أرض (الله) المقدسة (منها) أو (أرض) المحشر والمنشر... إلخ (راجع خطبة معاوية في: العقد الفريد ٣/١٠٠)

وجاء في الصفحة (٣٥٣): في ذكر ضرب صفوان بن سُليم:

... كان صفوان بن سليم قد كف بصره في آخر زمانه فبينما هو ذات يوم في السوق يقاد إذ دخل بلال بن أبي بردة... فسمع الطريق والجلاوزة بين يديه،

فقال: ما هذا؟ فقيل له: بلال بن بردة، فقال: (....) سحائب صيف عـــن قريـــب تقشع، فسمعه بلال.. فضربه بالسياط...

أقول: الثابت من المصادر التاريخية والأدبية التي ذكرت هذه الحادثة، أن هذا الشخص الذي ضربه بلال بن أبي بردة، هو خالد بن صفوان التميمـــي (ت ١٣٣ هـ تقريباً) وليس صفوان بن سليم (انظر: الكامل/ للمبرد ٢٦٢/١ (طبعة مؤسسة المعارف بيروت)؛ العقـــد الفريـــد ٢٢٠/٣ ؛ وفيـــات الأعيـــان ١١/٣؛ البصائر والذخائر ١١١/١ - ١١٢ (طبع الكيلاني).

وجاء في الصفحة (٣٧٩) في ذكر ما نزل بحطيطـــة الزيـــات: (الســـطر السادس)

.. فأخذه مُعد فوضع الوهق على ساقيه فحطمه..."

وقد فسّر المحقق "الوهق" بأنه حبل في طرفيه أنشوطة.

أقول: "الوهق" تحريف والصواب "الدهق" وهو عبارة عن آلـــة مـــن آلات التعذيب تشتمل على خشبتين يضيّق بهما على ساقي المعذب أو أحد أجزاء بدنه، (انظر: لسان العرب مادة: دهق، موسوعة العذاب / عبود الشالجي ٤ /٢١٣).

خاتمة:

وبعد فهذه بعض الملاحظات اجتزأت بها عن غيرها آملاً أن يفيـــد منهـــا دارس الكتاب، وكذلك المحقق الفاضل فيما لو أعيد طبع الكتاب للمـــرة الثالثـــة، وهذا ما نأمل أن يتم إن شاء الله.